الدّيمقراطيّة وحقوق الإنسان

# نحو قانون لمنظّمات المجتمع المدنيّ في ليبيا

## مواجهة التّحدّيات وتباين الآراء

بقلم أسماء دكنة وميسم مبروك

أكتوبر 2024

تتباين آراء المجتمع المدنيّ الليبيّ حول ضرورة وجود قانون منظّم للمجال: حيث يرى البعض أنّ من شأن هذا القانون أن يوفّر الوضوح والحماية، بينما يخشى آخرون أن يخلق قيودا على عمل المجتمع المدنيّ. وتتزايد الدّعوة إلى تشريعات تتوافق مع المعايير الدّوليّة لحقوق الإنسان لحماية النّشطاء ومنظّمات المجتمع المدنيّ.

تواجه منظّمات المجتمع المدنيّ اللّيبية، لا سيّما تلك التي تقودها النّساء، تهديدات واسعة النّطاق من الجهات الفاعلة الحكوميّة وغير الحكوميّة في ظلّ فراغ قانونيّ، ممّا يجعلها عرضة للمضايقات والعنف والإغلاق.

تلعب المنظّمات غير الحكوميّة الدّوليّة ووكالات الأمم المتّحدة دورًا محوريًا في دعم منظّمات المجتمع المدنيّ اللّيبية. ويُعدّ تعزيز تحالفها أمرًا أساسيًا لبناء إطار تنظيميّ شفّاف، وتمكين الدّعوة الجماعيّة للمجتمع المدنيّ في ليبيا.

FRIEDRICH EBERT STIFTUNG

الدّيمقراطيّة وحقوق الإنسان

# نحو قانون لمنظّمات المجتمع المدنيّ في ليبيا

## مواجهة التّحدّيات وتباين الآراء

**أسماء دكنة وميسم مبروك**
أكتوبر 2024

# الملخص


توطئة ..... 3

معضلة قانون منظّمات المجتمع المدنيّ ..... 4

قانون لمنظّمات المجتمع المدنيّ في ليبيا ..... 6

الوضع الرّاهن ..... 7

منظّمات المجتمع المدنيّ في ليبيا: الواقع خارج إطار التّشريعات ..... 9

دور المنظّمات غير الحكوميّة الدّوليّة ووكالات الأمم المتّحدة ..... 10

الخلاصة ..... 11

# توطئة

تفاجأ المجتمع المدني اللّيبيّ في مارس 2023 برأي قانونيّ اعتبر المراسيم واللّوائح المنظّمة لفضاء المجتمع المدنيّ باطلة ولاغية، الأمر الذي ولّد ردود فعل متباينة. وفي حين أشاد تقرير سيفيكيس (CIVICUS)[1] بخطوة تقليص اللّوائح باعتبارها خطوة تهدف إلى تحسين الفضاء المدنيّ، ممّا عزّز تصنيف مكانة ليبيا على مقياس المجتمع المدنيّ، كانت منظّمات المجتمع المدنيّ في المقابل أكثر تشكّكا في مدى تأثير هذا التّطوّر على الواقع. ونتيجة لذلك، عادت الدّعوات إلى اعتماد قانون لمنظّمات المجتمع المدنيّ في ليبيا إلى الظّهور، ممّا ولّد انقساما في صفوف المجتمع المدنيّ بين الرّاغبين في الضّغط من أجل مثل هذا القانون وأولئك الذين يخشون أن يُسفر القانون الجديد عن المزيد من القيود واللّوائح.

في هذا السّياق، تحاول هذه الورقة استكشاف تباين وجهات نظر منظّمات المجتمع المدنيّ في ليبيا، المؤيّدة والمعارضة، بالإضافة إلى بعض المنظّمات التي تتّخذ موقعا ما بينهما. وسعيا إلى وضع وجهات النّظر المختلفة في سياقها، ستستكشف الورقة بإيجاز الوضع الحاليّ للوائح منظّمات المجتمع المدنيّ في ليبيا – والعوامل التي تحول دون إصدار قانون لها، ثمّ ستقوم بدراسة مجموعة الحجج المختلفة، بدءا من الحجج المؤيّدة للّوائح وصولا إلى تلك المؤيّدة لإلغائها، مع بيان كيفيّة اختلاف تأثّر منظّمات المجتمع المدنيّ المختلفة، بما في ذلك المنظّمات المجتمعيّة والمنظّمات التي تقودها النّساء، بالغموض القانونيّ الحاليّ.

وفي ذات السّياق، تمّ، من أجل صياغة هذه الورقة، إجراء مقابلات مع ثمانية قادة مختلفين لمنظّمات المجتمع المدنيّ وقد تم اختيار منظّمات المجتمع المدنيّ لضمان التّنوّع، مع مراعاة المنطقة والجنس ومجال الاهتمام والقدرة التّنظيميّة. وقد كان خمس من أصل الأشخاص الثّمانية الذين أجريت معهم المقابلات نساءً، أربع منهنّ كنّ على رأس منظّمات مجتمع مدنيّ ومنظّمات مجتمعيّة تقودها النّساء أو هي منظّمات نسائيّة. كما كان اثنان من المستجوبين ممّن يدير منظّمات مجتمعيّة. وأمّا على المستوى الجغرافيّ، فقد تمركزت منظّمات المجتمع المدنيّ التي أجرينا مقابلات مع قادتها بشكل رئيسيّ في مناطق مختلفة، واحدة في غرب البلاد، واثنتان في الجنوب، واثنتان في الشّرق، وثلاث خارج ليبيا. وقد شاركت ستّ من منظّمات المجتمع المدنيّ الثّماني في مناصرة قانون منظّمات المجتمع المدنيّ في مرحلة ما خلال السّنوات القليلة الماضية.

1 مرصد سيفيكوس، 2023، «تكتيكات القمع»، https://monitor.civicus.org/globalfindings_2023/.

# معضلة قانون منظّمات المجتمع المدنيّ

يتعيّن علينا أيضا، من أجل فهم المعضلة التي تحيط بالقوانين والأنظمة والقرارات أو المراسيم المختلفة التي تنظّم منظمات المجتمع المدني وأنشطتها حاليّا، أن ندرك طبقات التّعقيد والغموض القانونيّ التي تراكمت على مرّ السّنين، والتي خلقتها القوانين المختلفة التي صدرت قبل عام 2011 وبعده.

لقد وقّعت دولة ليبيا على معظم الصّكوك الدّوليّة لحقوق الإنسان[2]، بما في ذلك العهد الدّوليّ الخاصّ بالحقوق المدنيّة والسّياسيّة وبروتوكوله الاختياريّ الأوّل، ممّا يسمح للّيبيين بتقديم شكاوى تتعلّق بانتهاكات حقوق الإنسان مباشرةً إلى لجنة حقوق الإنسان. ويُرسي العهد الدّوليّ الخاصّ بالحقوق المدنيّة والسّياسيّة الحرّيات السّياسيّة الرّئيسيّة المتعلّقة بالتّعبير وتكوين الجمعيّات والتّجمّع السّلميّ، ويحدّد تقرير لاحق للمقرّر الخاصّ للأمم المتّحدة المعنيّ بحرّية التّجمّع وتكوين الجمعيّات المعايير الرّئيسيّة للتّشريعات المتعلّقة بحرّيّة تكوين الجمعيّات. ومن النّاحية القانونيّة، فإنّ القانون الدّوليّ مقدّم على التّشريعات الوطنيّة، بناء على قرار طعن دستوريّ[3] صدر في عام 2013 وعلى تقارير الدّولة اللّيبيّة للأمم المتّحدة. ومع ذلك، فإنّ القانون الدّوليّ عمليّا، لا يتمّ تطبيقه في المحاكم اللّيبيّة، ممّا يجعل من المستحيل اللّجوء إلى التزامات ليبيا الدّوليّة بضمان فضاء مدنيّ مفتوح وحرّية تكوين الجمعيّات. ومع ذلك، لا تزال العديد من منظمات المجتمع المدني، كما سنرى ذلك في تصريحات ممثّلي منظّمات المجتمع المدنيّ أدناه، تعتبر العهد الدّوليّ الخاصّ بالحقوق المدنيّة والسّياسيّة أحد الأدوات القانونيّة الرّئيسيّة التي تحمي أنشطة المجتمع المدنيّ في ليبيا.

قبل عام 2011، كانت منظّمات المجتمع المدنيّ تُنظّم بموجب القانون القمعيّ رقم 19، الصّادر عام2001، والذي يحصر عملها في قطاعات محدودة، ويمنح السّلطة التّنفيذيّة صلاحيّات واسعة وغير مقيّدة لتقييد أو تعليق أو حلّ أيّ منظّمة من منظّمات المجتمع المدنيّ، ويضع إجراءات تسجيل مُرهِقة. وفي الواقع، أفادت منظّمة «فرونت لاين ديفندرز» (Front Line Defenders) لحقوق الإنسان أنّه في عام 2015، تمّ تسجيل 22 منظّمة فقط بموجب القانون رقم 19. وفي عام 2011، شهد الفضاء المدنيّ تغييرات كبيرة، حيث زادت الحرّيات، ممّا رفع عدد منظّمات المجتمع المدنيّ التي تمّ تأسيسها في ليبيا. ومع ذلك، فقد كانت هذه أيضًا هي الفترة التي بدأ فيها ظهور الغموض القانونيّ فيما يتّصل بتنظيم منظّمات المجتمع المدنيّ.

وفي عام 2012، كفل الإعلان الدّستوريّ لعام 2012 حرّية تكوين الجمعيّات لمنظّمات المجتمع المدنيّ ودعا الهيئة التّشريعيّة إلى إصدار قانون لمنظّمات المجتمع المدنيّ، وهو الأمر الذي لم يحدث حتى يومنا هذا. كما نصّ قانون العدالة الانتقاليّة (القانون 29) لعام 2013 صراحةً على أنّ أيّ قانون قمعيّ صدر في عهد القذافي يُعتبر باطلاً ولاغياً. وافترض معظم الممارسين القانونيّين والسّياسيّين أنّ هذا ينطبق أيضًا على القانون 19، الذي صدر عام 2001، وذلك لأنّ القانون يتعارض مع حقوق تكوين الجمعيّات المنصوص عليها في الإعلان الدّستوريّ، ولأنّه اعتُبر قانونًا قمعيّا أصدره نظام القذّافي لأغراض قانون العدالة الانتقاليّة المذكور أعلاه. وفي الواقع، ناقش البرلمان اللّيبيّ السّابق، المؤتمر الوطنيّ العامّ (GNC)، قانونًا لمنظّمات المجتمع المدنيّ في عام 2012، لكنّ البرلمانيّين لم يتمكّنوا من التّوصّل إلى اتّفاق بشأن الصّياغة، ولم يتمّ إصدار أيّ قانون لمنظّمات المجتمع المدنيّ.

ومع استمرار نموّ منظّمات المجتمع المدنيّ من حيث العدد والموارد والنّفوذ، سعى المجلس الرّئاسيّ إلى تنظيم منظّمات المجتمع المدنيّ من خلال سلسلة من المراسيم التّنفيذيّة في أعوام 2016 و2018 و2019، والتي رفعت درجة الرّقابة على منظّمات المجتمع المدنيّ، ممّا حدّ من صلاحيّاتها وزاد من صلاحيّات لجنة المجتمع المدنيّ (CCS) المنشأة حديثًا. وقد مُنحت لجنة المجتمع المدنيّ هذه دور «مراقبة» منظّمات المجتمع المدنيّ، التي كانت مثقلة بعمليّات التّسجيل وإعادة التّسجيل المطوّلة وواجب الإبلاغ عن جميع الأنشطة إلى لجنة المجتمع المدنيّ. وفي خضمّ العديد من النزاعات المستمرّة في ليبيا والانقسام المؤسّسيّ بين شرق البلاد وغربها، انقسمت لجنة المجتمع المدنيّ أيضًا في عام 2016، حيث يقع جزء من اللّجنة في طرابلس والآخر في بنغازي، ممّا أدّى إلى مزيد من الانقسام بين منظّمات المجتمع المدنيّ المتمركزة في الشّرق وتلك المتمركزة في الغرب.

وبمرور السّنين، كانت هناك محاولات عديدة للدّعوة إلى قانون ينظّم عمل منظّمات المجتمع المدنيّ، مع تقديم العديد من مشاريع القوانين إلى مجلس النّواب المنتخب[4] (HoR)، بعضها صاغته تحالفات منظّمات المجتمع المدنيّ، والبعض الآخر صاغته الحكومة وغيرها من الوكالات غير الحكوميّة. وفي عام 2023، عادت المعضلات القانونيّة إلى الظهور عندما طرحت لجنة المجتمع المدنيّ (CCS) سؤالاً على قسم الشّؤون القانونيّة في المجلس الأعلى للقضاء بشأن مسألة قانونيّة، لتتفاجأ بعدها عندما أرسلت إليهم الإدارة رأيًا قانونيّا يعتبر جميع المراسيم واللّوائح المنظّمة لعمل منظّمات المجتمع المدنيّ في ليبيا باطلة ولاغية، ممّا يشير إلى أنّ السّلطة التّنفيذيّة قد اغتصبت صلاحيّات السّلطة التّشريعيّة من

2 هيومن رايتس ووتش، 2006، «ليبيا والقانون الدوليّ لحقوق الإنسان»، في ليبيا: من الأقوال إلى الأفعال: الحاجة الملحّة لإصلاح حقوق الإنسان، يناير/كانون الثاني 2006، https://shorturl.at/ypbds

3 الطّعن الدستوريّ رقم 57/01 لسنة 2013، تعليق موجود في: «قانون جديد مطلوب بشكل عاجل لحماية حرّية تكوين الجمعيات في ليبيا: لا فائدة من العودة إلى قانون عهد القذافي»، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 25 مارس 2023، https://shorturl.at/Wd9ls

4 مجلس النّواب هو الهيئة التّشريعية في ليبيا. انتُخب عم 2014 ليخلف المؤتمر الوطنيّ العامّ، ولا يزال السّلطة التّشريعية الرئيسيّة. وهو يتّخذ من شرق البلاد مقرًا له منذ انقسام البلاد عام 2014.

خلال توليها دور تنظيم منظّمات المجتمع المدنيّ في ليبيا.

لقد اقترح هذا الرّأي القانونيّ أنّ القانون المطبّق الآن هو القانون رقم 19، الصّادر في عام 2001. وقد طعن في ذلك ممارسون قانونيّون ومنظّمات المجتمع المدنيّ القانونيّة المحلّيّة والاقليميّة[5]، وأشاروا إلى أنّ القانون رقم 19 قد تمّ إلغاؤه بالفعل بموجب الإعلان الدّستوريّ وقانون العدالة الانتقاليّة لعام 2012. وقد خلق الرّأي القانونيّ المنشور في مارس 2023 الكثير من عدم اليقين بين مختلف السّلطات في ليبيا، ممّا عزا مكتب رئيس الوزراء إلى إصدار العديد من القرارات في محاولة لاستبدال المراسيم السّابقة التي تمّ إلغاؤها الآن. كما طعنت العديد من منظّمات المجتمع المدنيّ في قرارات السّلطة التّنفيذيّة في المحكمة، مسلّطة الضّوء على أن السّلطة التّنفيذيّة تغتصب مرّة أخرى السّلطات الممنوحة لمجلس النّواب بموجب الإعلان الدّستوريّ. وإضافة إلى ذلك، اقترح مجلس النّوّاب أيضًا نسخة منقّحة من القانون رقم 19 لعام 2001، والتي رفضها المجتمع المدنيّ على نطاق واسع[6]، وانتقدها المجتمع الدّوليّ بشدّة. إلى جانب ذلك، لم تُعالج التّعديلات معظم البنود الإشكاليّة في القانون رقم 19، بل أضافت طبقةً إضافيّةً من البيروقراطيّة بمنح مجلس النّواب صلاحيّة تسجيل منظّمات المجتمع المدنيّ وحلّها وتصفيتها. وواصلت معظم منظّمات المجتمع المدنيّ الجدل بأنّ تعديل القانون رقم 19 لم يكن كافيًا، لأنّه صدر بعقليّة قمعيّة. ومنذ ذلك الحين، لم يتمّ إقرار أيّ قانون، وتسود حالة من الغموض القانونيّ، ممّا يسمح لمختلف الجهات السّياسيّة والأمنيّة بالتّدخّل في تنظيم الفضاء المدنيّ.

5 بيان مشترك صادر عن 22 منظّمة، تدعو المنظّمات الليبيّة السّلطات إلى وقف القوانين القاسية وقمع المجتمع المدنيّ، 2023، https://shorturl.at/bZfHN

6 معهد القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2023، «ليبيا: تعديل القانون القمعيّ رقم 19/2001 بشأن المجتمع المدنيّ لا يقدّم أيّ حلّ»، https://shorturl.at/cleY9

# قانون لمنظّمات المجتمع المدنيّ في ليبيا

من الضروريّ كذلك، من أجل فهم مختلف وجهات النّظر فيما يتعلّق بتنظيم منظّمات المجتمع المدنيّ في ليبيا، فهم العوامل المختلفة التي ساهمت في إحجام البرلمان عن إصدار قانون، على الرّغم من اقتراح العديد من مشاريع القوانين.

أدّى الانقسام السّياسيّ العميق بين الشّرق والغرب إلى حالة من الجمود فيما يتعلّق بالتّشريع، ممّا أدّى إلى شلّ البرلمان وأدّى إلى انكماش مطوّل لمساحة الفضاء المدنيّ بدءا من مارس 2023.[7] وأشار الأشخاص الذين تمّت مقابلتهم إلى عدم كفاءة مجلس النّواب وعمليّات سنّ القوانين الدّاخليّة المختلّة وعدم وجود دافع واضح لإنشاء إطار تشريعيّ لمنظّمات المجتمع المدنيّ، مدّعين أنّ «الجمود السّياسيّ لم يخلق أيّ اهتمام لدى أعضاء مجلس النّواب لمناقشة القانون». ومع ذلك، أشار أشخاص آخرون تمّت مقابلتهم إلى أنّ الحدّ الأدنى من صنع القوانين لا يزال جاريًا – مع إقرار قانون بشأن النّقابات العماليّة، وآخر يجرّم السّحر والشّعوذة مؤخّرًا. ويجادلون بأنّ عوامل مساهمة أخرى مسؤولة عن التّأخير المتعمّد في صياغة إطار تشريعيّ لمنظّمات المجتمع المدنيّ، بما في ذلك انعدام الثّقة بين مجلس النّواب ومنظّمات المجتمع المدنيّ، وتدهور المساحة المدنيّة، وتشرذم المجتمع المدنيّ اللّيبيّ.

إنّ انعدام الثّقة بين الطّبقة السّياسيّة، لا سيّما مجلس النوّاب ومنظّمات المجتمع المدنيّ، جعل من الصّعب قيادة عمليّة إصدار قانون لمنظّمات المجتمع المدنيّ يشمل ويُشرك الجهات الفاعلة المدنيّة. وقد أشار أحد المستجوبين إلى أنّه من واجب مجلس النّواب استخدام آليّاته وأدواته التّشريعيّة الدّاخليّة للتّشاور مع منظّمات المجتمع المدنيّ وإشراكها، ولكنّه عليه أن يدرك أيضًا أنّ منظّمات المجتمع المدنيّ يجب أن تقوم بدورها لبناء جسور الثّقة. وقد أدّى انعدام الثّقة المتبادل السّائد هذا إلى تشكيك منظّمات المجتمع المدنيّ في جهود مجلس النوّاب، خشيةَ أن يكون أيّ قانون يصدره هذا المجلس تقييديّا وقمعيّا. ومن ناحية أخرى، أكّد المستجوبين أنّ مجلس النوّاب يرى منظّمات المجتمع المدنيّ كتهديد، ويعطي الأولويّة للحفاظ على الذّات «خوفا من تمكين منظّمات المجتمع المدنيّ ووجود سلطة ثالثة منظّمة تشرف على عملها وتراقبه». ولذلك، يمكن أن تكون المساحة المدنية الفوضويّة نتيجة أفضل لمن هم في السّلطة، حتى لا يُحاسبوا على أحكامهم القمعيّة. وعلى نحو مماثل، قد تزعم بعض منظّمات المجتمع المدني أنّ الإطار التنظيميّ الغامض أفضل للمجتمع المدنيّ من الإطار القمعيّ.

لقد دأبت السّلطتان التّنفيذيّة والتّشريعيّة، إلى جانب قوّات الأمن المحلّيّة والجماعات المسلّحة، على عرقلة عمل منظّمات المجتمع المدنيّ والنّاشطين. وقد أدّى تضييق عمل المجتمع المدنيّ، من خلال الممارسات الرّسميّة وغير الرّسميّة، إلى صعوبة إجراء مناقشات بنّاءة حول قانون منظّمات المجتمع المدنيّ. وفي الواقع، وصف المشاركون في المقابلات في المنطقة الجنوبيّة المستويات المتعدّدة من الموافقات والعقبات الإداريّة التي يواجهونها، ممّا يصعّب عليهم العمل بكفاءة. كما تواجه منظّمات المجتمع المدنيّ بيئة قاسية على جبهات متعدّدة. فالممارسات التّقييديّة التي تطبّقها لجنة المجتمع المدنيّ والسّلطات، والتي تعكس سياسات عهد القذّافي، تزيد من تعقيد تسجيل منظّمات المجتمع المدنيّ وعمليّاتها اليوميّة، في حين تُعيق قيود التّسجيل والتّأشيرات والقيود الماليّة المنظّمات غير الحكوميّة الدّوليّة والمحليّة على حدّ سواء. وقد حدّ تقلّص مساحة العمل المدنيّ من فرص الدّعوة والتّنسيق مع الجهات الفاعلة المحليّة والدّوليّة. وعلاوة على ذلك، أوضح أحد المشاركين في المقابلات أنّ العقبات التي تواجهها منظّمات المجتمع المدنيّ دفعتها إلى تفضيل الدّعوة إلى تغييرات تشريعيّة عاجلة على المطالبة بالتّغييرات طويلة الأجل، ممّا يُضعف الجهود الرّامية إلى الدّعوة إلى قانون لمنظّمات المجتمع المدنيّ على المدى الطّويل وبشكل مشترك.

لقد أدّى التّشرذم داخل المجتمع المدنيّ في ليبيا، وغياب صوت واحد وجبهة موحّدة، إلى صعوبة التّوصّل إلى اتّفاق بشأن أحد مشاريع قوانين منظّمات المجتمع المدنيّ المتنافسة. وقد أوضح مشاركان في المقابلات كيف يستغلّ مجلس النّوّاب غياب الاتّفاق لتشويه سمعة منظّمات المجتمع المدنيّ، والقول إنّ المجتمع المدنيّ ضعيف ومجزّأ للغاية بحيث لا يتمتّع بحرّيات واسعة، وبالتّالي يجب السّيطرة عليه. واقترح أحد المشاركين في المقابلات نهج مناصرة موحّد بين منظّمات المجتمع المدنيّ، لكنّه أكّد في المقابل عدم ضرورة تقديم مشروع قانون واحد. كما أنّه ينبغي لمجلس النّوّاب الانخراط في مشاورات مع مختلف الجهات الفاعلة، بما في ذلك المجلس الأعلى للدّولة، لدراسة القوانين المقدّمة وتحديد أنسبها للاعتماد. ومع ذلك، أقرّت جميع منظّمات المجتمع المدنيّ بأنّ عدم التّماسك يقلّل من قدرة المجتمع المدنيّ على التّفاوض مع مجلس النّوّاب أو السّلطات الأخرى ذات الصّلة.

7 هيومن رايتس ووتش، 2023، «حملة قمع المنظّمات غير الحكوميّة في ليبيا»، https://shorturl.at/2CjOH

# الوضع الرّاهن

لقد أدّت العوامل التي تمّت مناقشتها أعلاه إلى اختلاف وجهات النّظر بين منظّمات المجتمع المدنيّ بشأن الحاجة إلى إصدار قانون لمنظّمات المجتمع المدنيّ في السّياق الحاليّ.

وفي هذا السّياق، اتّفق خمسة من المشاركين الثّمانية في المقابلات على ضرورة إصدار قانون لمنظّمات المجتمع المدنيّ في أقرب وقت ممكن. وشمل ذلك جميع ممثّلي منظّمات المجتمع المدنيّ التي تقودها النّساء، بالإضافة إلى ممثّلي منظّمات المجتمع المدنيّ الذين تحدّثنا إليهما. ويسلّط المشاركون في المقابلات الضّوء على الحاجة الملحّة إلى عمليّات أكثر شفافيّة (مثل عمليّات تسجيل واضحة ولوائح تمويل)، بالإضافة إلى الحماية من التّدخّل الحكومي التّعسّفيّ. وتمثّلت الحجّة الأكثر تواترا في أنّ قانون منظّمات المجتمع المدنيّ، وإن كان يحتمل أن يكون أكثر تقييدًا، من شأنه أن يوفّر لمنظّمات المجتمع المدنيّ الاعتراف والعمليّات الواضحة وكذلك ضمان فهم أوضح لكيفيّة إدارة منظّمات المجتمع المدنيّ في السّياق اللّيبيّ. وقد أقرّ أحد المستجوبين بأنّ وجود قانون لا يعني ضرورة أنّه سيتمّ إنفاذه، وأنّ الجهات الحكوميّة والأمنيّة قد لا تلتزم بهذا القانون. ومع ذلك، جادل نفس الشّخص بأنّ قانون منظّمات المجتمع المدنيّ من شأنه أن يخفّف من مضايقة منظّمات المجتمع المدنيّ والنّاشطين، لا سيّما النّساء. كما أشاروا إلى أنّه على الرّغم من أنّ مجلس النّوّاب قد أصدر مؤخّرًا قوانين تقييديّة، إلاّ أنّ الدّعوة الجماعيّة لمنظّمات المجتمع المدنيّ يمكن أن تؤدّي إلى قانون مُرضٍ، وأنّ هناك أعضاءً في مجلس النّوّاب قادرين على دعم هذه الخطوة من داخل البرلمان. كما جادل مؤيّدو قانون منظّمات المجتمع المدنيّ بأنّ غياب التّنظيم يُمثّل ميزة للمنظّمات الأكبر حجمًا والأفضل تجهيزًا، والتي يمكنها استخدام اتّصالاتها ومواردها للتّخفيف من المخاطر، وهو أمر غير ممكن للمنظّمات الأصغر حجمًا والمنظّمات المجتمعيّة. ولذلك، كانت المنظّمات الموجودة في الشّرق تتمتّع بأكبر قدر من الثّقة في مجلس النوّاب، وكانت قادرة على الدّعوة المشتركة والتّأثير على العمليّة. كما أنّ القرب الجغرافيّ من مجلس النّوّاب وتفاعله المتكرّر مع منظمات المجتمع المدنيّ الموجودة في الشّرق أدّى إلى إذابة بعض الجليد وبناء جسور الثّقة. وفي الواقع، أكّد أحد المشاركين في المقابلات في الشّرق على الحاجة إلى البناء على اتّصالات وقدرات منظّمات المجتمع المدنيّ المختلفة في مختلف المناطق، للاستفادة من الموارد الجماعيّة لكلّ منظّمة.

وبشكل عامّ، اتّفق جميع المشاركين في المقابلات على ضرورة الدّعوة المتبادلة للضّغط على الجهات المعنيّة لوضع آليّة واضحة لتنظيم عمل النّشطاء وحمايتهم. وأشار بعضهم إلى أنّ دور لجنة المجتمع المدنيّ هو إعادة بناء الثّقة بين النّشطاء والمؤسّسات لتعزيز جهودهم. وتُعدّ الدّعوة الجماعيّة بين النّشطاء المدنيّين أمرًا بالغ الأهمّية للحفاظ على إطار تشريعيّ موحّد يضمن الشّفافيّة والحماية. وعليه، تقع على عاتق منظّمات المجتمع المدنيّ مسؤوليّة تشكيل جبهة موحّدة وإعطاء الأولويّة لمطالبها.

وفي مقابل ذلك، ترى منظّمات غير حكوميّة وناشطون آخرون أنّ الافتقار الحاليّ للقانون أفضل من التّشريعات التّقييديّة، لأنّه يمكن أن يمكّن منظّمات المجتمع المدنيّ من العمل بمرونة، في حين أنّ أيّ قانون جديد يتمّ إقراره قد يزيد من تقييد عملها. ووفقًا لهؤلاء النّشطاء، فإنّ الضّمانات الدّستوريّة القائمة كافية لتوفير مساحة كافية لمنظّمات المجتمع المدنيّ للتّسجيل والعمل. وبينما يعترف هؤلاء بالتّحدّيات التي تواجه منظّمات المجتمع المدنيّ، فإنّهم يجادلون بأنّ الوضع سيكون أسوأ إذا تمّ تدوين هذه الممارسات في قانون يقيّد عمل المجتمع المدنيّ. ولا تزال هذه المنظّمات متشكّكة في مدى استعداد السّلطات التّشريعيّة لإصدار قانون يرقى إلى مستوى توقّعات منظّمات المجتمع المدنيّ. وهم يعتقدون أنّ المشهد السّياسيّ الحاليّ لا يمكن أن يؤدّي إلاّ إلى قانون تقييديّ، يعكس الاتّجاهات السّائدة لكلّ من السّلطتين التّنفيذيّة والتّشريعيّة. إنّ التّنقل بين القوانين الحاليّة، مع الحرّيات التي يضمنها الإعلان الدّستوريّ، والاستفادة من الغموض القانونيّ هو أفضل طريقة للمضيّ قدمًا. كما شكّلت المخاوف من تكرار تجارب منظّمات المجتمع المدنيّ التّونسيّة والمصريّة آراء بعض المشاركين. حيث جادل أحد قادة منظّمات المجتمع المدنيّ بأنّ قوانين منظّمات المجتمع المدنيّ في تونس ومصر، التي كانت تُعتبر في السّابق خطوة تقدّميّة نحو مزيدٍ من الحرّيات، أصبحت تُستخدم اليوم سلاحا ضدّها، وتمّ تعديلها لخدمة الأجندات السّياسيّة لأصحاب السّلطة. ووفقًا لهذا المشارك، فإنّ السّياق السّياسيّ ليس ناضجًا بعد لإصدار قانونٍ لمنظّمات المجتمع المدنيّ. ورغم غموض الإطار التنظيميّ، فقد تمكّنت منظّمات المجتمع المدنيّ من التّكيّف مع التّشريعات القائمة.

وبين هذين الرّأيين النّقيضين، برزت آراء أخرى. ففي أعقاب الاجتماعات الأخيرة بين منظّمات المجتمع المدنيّ والسّلطات الحكوميّة والمقرّر الخاص للأمم المتّحدة المعنيّ بحرّية تكوين الجمعيّات والتّجمّع السّلميّ[8] في فبراير 2024، برزت لائحة بديلة أخرى لمنظّمات المجتمع المدنيّ، بدعم من عدد من المنظّمات نفسها. وهي تدعو، استنادًا إلى التزامات ليبيا الدّوليّة، التي تعدّ مقدّمة نظريًا على القوانين الوطنيّة، إلى إصدار مرسوم رئاسيّ يُعلن ويُفصّل كيفيّة تطبيق العهد الدّوليّ الخاصّ بالحقوق المدنيّة والسّياسيّة، لا سيّما المادّة 21، بشكل مباشر في المحاكم اللّيبيّة. كما تدعو إلى أن يكون المرسوم الرّئاسيّ مرفقا بلائحة تنفيذيّة تُفصّل كيفيّة فهم بنود العهد الدّوليّ الخاصّ بالحقوق المدنيّة والسّياسيّة وتطبيقها في المحاكم المحليّة، بحيث تتوفّر حماية إضافيّة لمنظّمات المجتمع المدنيّ إلى حين صدور قانون للمجتمع المدنيّ. وقد أشار معظم المشاركين في المقابلات إلى ضرورة الاعتماد على الصّكوك الدّوليّة لتوفير الحماية لمنظّمات المجتمع المدنيّ في ليبيا، ممّا يُظهر مستوىً عاليًا من الوعي، ولكن تمّ أيضًا تحديد صعوبة تطبيق التزامات ليبيا بموجب القانون الدّوليّ في المحاكم المحليّة. وفي الواقع، أشار أحد المشاركين إلى سببين رئيسيّين لعدم قدرة البنية التّحتيّة لنظام العدالة على تطبيق القانون الدّوليّ.

8 الأمم المتّحدة، 2024، https://www.ohchr.org/en/special-procedures/%20sr-freedom-of-assembly-and-association

الأوّل هو أنّ طلاب القانون والمحامين والقضاة لا يتلقّون تعليمًا يُذكر حول كيفيّة تطبيق القانون الدّوليّ، وتفاعلهم معه محدود، ممّا يعني محدوديّة معرفتهم به. والثّاني هو اعتقاد العاملين في مجال العدالة بأنّ القانون اللّيبيّ يجب أن يُعطى الأولويّة والمنزلة ألأعلى. فهم يرونه مجموعة قوانين مثاليّة ومتكاملة، على عكس التّشريعات المتطوّرة والأساسيّة.

إلى جانب ذلك، سُئل المشاركون أيضًا عن القانون رقم 19 لعام 2001، لا سيّما بعد أن اقترح مجلس النّوّاب تعديله، لكن تمّ رفضه بالإجماع لهذا المقترح من بين منظّمات المجتمع المدنيّ، التي أعلنت أنّه لا يرقى إلى مستوى تطلّعاتها. هنا، أوضح أحد المشاركين أنّ القانون صيغ بعقليّة رجعيّة، وصُمّم للسّيطرة بدلاً من التّمكين، ولإظهار منظّمات المجتمع المدنيّ على أنّها عدوّ للدّولة. ذلك أنّ موادّ القانون تُقيّد اختصاصات منظّمات المجتمع المدنيّ في المجالات الاجتماعيّة والثّقافيّة والخيريّة والإنسانيّة، مع اشتراط وجود ما لا يقلّ عن 50 عضوًا لتأسيس أيّة منظّمة، وتنصّ أيضا على عمليّة طويلة من الموافقات الرّسميّة غير المحدودة، بما في ذلك إعداد تقارير عن جميع اجتماعاتها. وبالتّالي، لن يُمكّن القانون، مهما كان عدد التّعديلات، من تنظيم منظّمات المجتمع المدنيّ في ليبيا.

وعلاوة على ذلك، سُئلت منظّمات المجتمع المدنيّ التي تقودها النّساء عمّا إذا كان لحالة عدم التّنظيم تأثير محدّد عليها. هنا، شدّدت جميع ممثلّات منظّمات المجتمع المدنيّ النّسائيّة المشاركة في المقابلات على الحاجة إلى قانون لمنظّمات المجتمع المدنيّ. وذكرت إحدى المشاركات أنّ السّلطات استجوبتها بشكل متكرّر، وأنّ المنظّمات غالبًا ما أجبرت على الإغلاق. ذلك أنّ النّساء في المجتمع اللّيبيّ لا يتمتّعن بنفس الحرّية التي يتمتّع بها الرّجال، وقد يؤدّي استجوابهنّ من قبل السّلطات أو قوّات الأمن إلى خلق مشاكل عائليّة واجتماعيّة لهنّ. كما أيّدت منظّمات المجتمع المدنيّ النّسائيّة المشاركة في المقابلات، الوضوح واليقين اللّذين يمكن أن يوفّرا لها إطارا قانونيّة يمكن العمل ضمنه. وجادلت إحدى هذه المنظّمات بأنّ وجود قانون من شأنه أن يساعد في عمليّات أخرى، مثل الخدمات المصرفيّة والتّسجيل. في حين بيّنت إحدى النّاشطات بأنّ مسألة الإطار التنظيميّ تؤثّر على جميع منظّمات المجتمع المدنيّ، وليس فقط منظّمات المجتمع المدنيّ النّسائيّة على وجه التّحديد.

# منظّمات المجتمع المدنيّ في ليبيا: الواقع خارج إطار التّشريعات

لا يزال فضاء العمل المدنيّ في ليبيا يعاني من التّخلّف والتّشرذم والإهمال، نتيجةً لعدم الاستقرار السّياسيّ المستمرّ، وغياب الوضوح في نظام لجنة المجتمع المدنيّ، والقيود المفروضة بسبب الوضع الأمني الدّاخليّ. يضاف إلى ذلك أنّ مجالات التّركيز التي تُمليها الوكالات الدّوليّة تُعيق نموّ المنظّمات المدنيّة. وقد أجبرت انتهاكات حقوق الإنسان ضدّ النّشطاء الكثير منهم على اللّجوء إلى الخارج. وكثيراً ما تُحصر الوكالات الدّوليّة دور المنظّمات المحلّيّة في تنفيذ الأنشطة بدلاً من بناء الشّراكات، ممّا يحرم العديد من منظّمات المجتمع المدنيّ من الوصول إلى التّمويل الأساسيّ.

ومع ذلك، تواصل منظّمات المجتمع المدنيّ في ليبيا، جهودها سعيا نحو المصالحة والدّفاع عن حقوق الإنسان، رغم محدوديّة حضورها. وعلى سبيل المثال، فقد اضطلعت المنظّمات غير الحكوميّة، في الأزمات الإنسانيّة الأخيرة، بدور محوريّ كجهات استجابة في الخطوط الأماميّة، حيث حظيت بالتّقدير لكنّها ظلّت تفتقر إلى الدّعم المستدام. وقد أعربت منظّمات المجتمع المدنيّ باستمرار عن مخاوفها بشأن هذه القضايا، ولا تزال تواجه تهديدات في سعيها للإبلاغ عن أنشطتها والحصول على الموافقات الأمنيّة اللّازمة. كما أنّ تركيزها على الأجندات الدّوليّة قد لا يُلبّي الاحتياجات المحلّيّة بشكل كافٍ، في حين تواصل العديد من المنظّمات المجتمعيّة العمل في إطار العمل الخيريّ الذي تُقرّه الدّولة.

يحثّ التّفويض الدّوليّ للتّوطين[9] الوكالات الدّوليّة على دعم هذا الإطار والعمل ضمنه أيضًا. ورغم مرور أكثر من عقد من الزّمن على ممارسة النّشاط المحلّيّ، يبدو أنّ دور منظّمات المجتمع المدنيّ، من حيث القدرات الفنّيّة والموارد المستدامة وتوفّر الأمن، يتضاءل مع مرور الوقت، إلى جانب الدّعم الذي تقدّمه المنظّمات غير الحكومية الدّوليّة.

9 https://civil-protection-humanitarian-aid.ec.europa.eu/what/humanitarian-aid/localisation_en

# دور المنظّمات غير الحكوميّة الدّوليّة ووكالات الأمم المتّحدة

كان دور وكالات الأمم المتّحدة والمنظّمات غير الحكوميّة الدّوليّة في الدّعوة إلى إطار تنظيميّ أفضل محلّ خلاف بين المشاركين في المقابلات. حيث أكّدوا أنّ منظّمات المجتمع المدنيّ اللّيبيّة تواجه معضلة مزدوجة – فالحكومة، من جهة، تحدّ من عملها من خلال اللّوائح التّقييديّة، ومن جهة أخرى، تحجم المنظّمات غير الحكومية الدّوليّة عن إشراك منظّمات المجتمع المدنيّ بشكل فعّال كشركاء متساوين. وقد انتقد أحد المشاركين في المقابلات المنظّمات غير الحكوميّة الدّوليّة التي تتجاوز منظّمات المجتمع المدنيّ للعمل مع الجهات الحكوميّة، ممّا يضعف الشّراكات المحلّيّة بين منظّمات المجتمع المدنيّ والحكومة. وأشار آخر إلى أنّ «المجتمع الدّوليّ بحاجة إلى فهم أهمّيّة وجود مجتمع مدنيّ قويّ في ليبيا، يكون مستقلًا عن الحكومة». وكشفت المقابلات عن شكوك تحوم حول دور الوكالات الدّوليّة، لا سيّما الأمم المتّحدة. وكان هناك شعور عامّ بين المشاركين في المقابلات بأنّ الأمم المتّحدة تهمل الفضاء المدنيّ المحلّيّ. ومع ذلك، سلّط من المشاركون في المقابلات الضّوء أيضًا على الحاجة المستمرّة للضّغط على الحكومة لخلق حوار شفّاف بين السّلطات ومنظّمات المجتمع المدنيّ بهدف وضع إطار تنظيميّ أفضل.

إلى جانب ذلك، اتّفق جميع المشاركين في المقابلات على أنّ الدّعم الدّوليّ، بمختلف أشكاله، أساسيٌّ للدّعوة إلى قانونٍ لمنظّمات المجتمع المدنيّ. ومع ذلك، أشاروا أيضًا إلى الحاجة إلى مساعدة فنيّة لتعزيز قدرة منظّمات المجتمع المدنيّ على الدّعوة بفعاليّةٍ إلى تغيير اللّوائح التّنظيميّة والمشاركة بنجاح في صياغة قانونٍ لها. وذُكرت تجربتان إيجابيّتان. الأولى هي عندما زوّدت منظّمة غير حكوميّة دوليّة لجنة المجتمع المدنيّ، في بداياتها، بالقدرات الفنيّة، ودرّبتها على إجراء مشاورات مع المجتمع المدنيّ بشأن إطارٍ تنظيميّ. أمّا التّجربة الثّانية، فتمثّلت في توفير التّمويل لائتلافٍ من منظّمات المجتمع المدنيّ اللّيبيّة ليقود بشكل جماعيّ عمليّة صياغة قانونيّة محليّة لمنظّمات المجتمع المدنيّ، ممّا أدّى إلى إشراك عددٍ كبيرٍ من الجهات الفاعلة المدنيّة. وأقرّ المشاركون في المقابلات بأنّ معرفة «منظّمات المجتمع المدنيّ اللّيبيّة» بكيفيّة صياغة قانونٍ لمنظّمات المجتمع المدنيّ محدودةٌ للغاية. فمعظم النّشطاء ليسوا محامين، وبالتّالي يحتاجون إلى تدريبٍ على عمليّة سنّ القانون. وأشار مشاركٌ آخر إلى أنّه «ينبغي للمنظّمات غير الحكوميّة الدّوليّة بذل المزيد من الجهود في تمويل مشاريع التّثقيف والتّوعية للنّشطاء المحلّيّين الشّباب حول المعايير الدّوليّة لحرّيّة تكوين الجمعيّات، وكيفيّة تصميم وتنفيذ حملات الدّعوة، وتعزيز القدرات الفنيّة المحليّة».

كما زعم من المشاركون في المقابلات أنّ الوكالات الدّوليّة تُهمل منظّمات المجتمع المدنيّ، مولّدة بذلك فجوة بينها وبين الحكومة. ومن العوامل الرّئيسيّة في هذا السّياق غياب آليّات الحماية داخل البلاد وخارجها. وقد أكّد أحد المشاركين في المقابلات أنّ «الأمم المتّحدة لا تُقدّم خطط طوارئ لإنقاذ النّشطاء. ويبدو أنّهم مهتمّون أكثر بلقاء ممثّلي الحكومة على تحديد مواعيد مبكرة للانتخابات من مناقشة أوضاع المدافعين عن حقوق الإنسان الذين اختُطفوا وسُجنوا. وعليه، يجب على الأمم المتّحدة الضّغط على السّلطات لتهيئة بيئة آمنة أولًا». كما سلّط مشارك آخر الضّوء على دور المجتمع الدّوليّ في تسهيل الحوار بين الحكومة ومنظّمات المجتمع المدنيّ، وسدّ الفجوة الحاليّة دون استبدال منظّمات المجتمع المدنيّ المحليّة. وأكّد المشاركون على الحاجة إلى «طرف ثالث محايد» لخلق مساحة آمنة للنّقاش بين منظّمات المجتمع المدنيّ والحكومة، مشيرين إلى أنّ «الجهات الفاعلة الدّوليّة يُمكنها التوسّط في المحادثات حول قانون منظّمات المجتمع المدنيّ، في ظلّ البيئة الحاليّة من انعدام الثّقة والقمع المستمرّ». كما سلّط المشاركون الضّوء على الدّور المُحتمل للوكالات الدّوليّة في توفير الموارد الماليّة واللوجستيّة اللاّزمة لتنظيم الاجتماعات والمشاورات مع مجلس النوّاب والحكومة، وضمان تمثيل عادل لكلا الجانبين. ويُعدّ التّعاون المُستمرّ للمنظّمات غير الحكوميّة الدّوليّة مع الدّولة أمرًا بالغ الأهمّيّة طالما أُعطيت الأولويّة دائمًا لأهمّيّة فضاء العمل المدنيّ.

اتّفق معظم المشاركين في المقابلات على أنّ وكالات الأمم المتّحدة المفوّضة في مجال حقوق الإنسان يمكنها الدّعوة إلى إدراج أحكام تضمن حرّية تكوين الجمعيّات والتّعبير في قانون منظّمات المجتمع المدنيّ. وقال أحد المشاركين في المقابلات: «نحن نعمل مع وكالات الأمم المتّحدة للدّعوة إلى صياغة مشروع قانون لمنظّمات المجتمع المدنيّ يتماشى مع أفضل الممارسات الدّوليّة»، وأضاف: «سيساعد هذا في ضمان احترام الحكومة للقانون». كما يمكن لأصحاب المصلحة الدّوليّين مراقبة الوضع والإبلاغ عن أيّة انتهاكات، ممّا يضغط على الحكومة للوفاء بالتزاماتها. وصرّح مشارك آخر بأنّ حرّية التّعبير والرّأي حقّان أساسيّان مرتبطان بحرّية تكوين الجمعيّات، يجب أيضًا الحفاظ عليهما والدّفاع عنهما.

# الخلاصة

تواجه منظّمات المجتمع المدنيّ في ليبيا تحدّياتٍ وشكوكًا عديدة مع استمرار انكماش حيّز العمل المدنيّ. وبينما قد يُخفّف قانونٌ لمنظّمات المجتمع المدنيّ من بعض هذه المشاكل ويُعزّز الوضوح واليقين، إلاّ أنّه من غير المرجّح أن يُلبّي هذا احتياجات منظّمات المجتمع المدنيّ فيما يتعلّق بالحرّية أو تغيير الممارسات التي تنتهجها ضدها الجهات الأمنيّة وغير الحكوميّة على أرض الواقع إلى حدٍّ كبير. فالانقسام السّياسيّ، واختلال السّلطة التّشريعيّة، ونقص المعرفة بمفاهيم المجتمع المدنيّ، وضعف القدرة على المناصرة القانونيّة بين منظّمات المجتمع المدنيّ، وانعدام الثّقة بين مختلف الجهات الفاعلة، ستُصعّب على منظّمات المجتمع المدنيّ الاتّفاق على مشروع قانونٍ لمنظّمات المجتمع المدنيّ وإصداره. وتتباين الآراء حول ضرورة سنّ قانونٍ جديد. فالبعض يُطالب بتشريعٍ فوريٍّ لتوفير الوضوح والحماية، بينما يخشى آخرون من قانونٍ مُقيّدٍ مُحتمل، وبالتّالي يُفضّلون بقاء الوضع الرّاهن المُبهم. وبين هذين الرّأيين النّقيضين، كانت المنظّمات المجتمعيّة والمنظّمات النّسائيّة أكثر ميلاً لسنّ قانون جديد، بينما ترى المنظّمات الأكبر حجما وتلك الموجودة خارج ليبيا أنّه من الأفضل التّعامل مع الوضع الرّاهن وانتظار اللّحظة المناسبة للدّعوة من أجل قانون لمنظّمات المجتمع المدنيّ يلبّي تطلّعات هذه المنظّمات. كما سلّطت هذه الورقة الضّوء على الدّور المحتمل للجهات الدّوليّة الفاعلة في بناء القدرات ودعم الدّعوة والمناصرة، مع ضرورة أن تدعم مشاركتها استقلاليّة منظّمات المجتمع المدنيّ المحليّة. وفي المستقبل، سيكون توحيد جهود المناصرة بين منظّمات المجتمع المدنيّ والتّواصل البنّاء مع الجهات المعنيّة المحلّية والدّوليّة أمرا أساسيّا لتهيئة بيئة تنظيميّة شفّافة وملائمة للمجتمع المدنيّ في ليبيا.

# التّوصيات

**إلى مجلس النّواب:**

• إعطاء الأولويّة لقانون منظّمات المجتمع المدنيّ: مراجعة مشاريع القوانين الحاليّة التي قدّمها متخصّصون ليبيّون ودقّقتها منظّمات دوليّة، وتقديم جدول أعمال واضح وجدول زمنيّ لعمليّة الصّياغة بالتّشاور المباشر مع المجتمع المدنيّ. وينبغي لمجلس النّواب إظهار التزام حقيقيّ من خلال جدولة المناقشات والعمل على المشاركة.

• الحوار المفتوح: عقد مشاورات مفتوحة مع منظّمات المجتمع المدنيّ وجميع أصحاب المصلحة لمعالجة المخاوف وضمان أن يعكس القانون احتياجاتهم. وينبغي أن يتضمّن النّهج الشّامل توفير الحماية العامّة للمشاركين في المشاورات والسّماح للنّاشطين بالتّعبير عن خوفهم من الحكومة.

• الشّفافيّة: تبسيط العمليّة التّشريعيّة وضمان الشّفافيّة فيما يتعلّق بالقرارات المتعلّقة بقانون منظمات المجتمع المدنيّ. وينبغي لمجلس النّواب تجريم الهجمات على المجتمع المدنيّ بشكل واضح ويجب عليه ضمان استقلال المجتمع المدنيّ عن الحكومة.

**إلى منظّمات المجتمع المدنيّ اللّيبيّة:**

• جبهة موحّدة لمنظّمات المجتمع المدنيّ: تعزيز جبهة موحّدة في جهود الدّعوة لتعزيز القدرة التّفاوضيّة مع مجلس النّواب. وينبغي أن يمتلك النّشطاء رؤية واضحة وأن يخوضوا حملة جماعيّة من أجل احترام حرّية تكوين الجمعيّات.

• تحديد المطالب ذات الأولويّة: يجب على منظّمات المجتمع المدنيّ، بالنّظر إلى المناخ السّياسيّ الرّاهن، تحديد المطالب الأكثر أهمّية لإدراجها في الدّفعة الأولى نحو إقرار القانون.

• تعزيز التّعاون: ينبغي على منظّمات المجتمع المدنيّ التّعاون فيما بينها ومع المنظّمات غير الحكوميّة الدّوليّة لتبادل الموارد والخبرات. وينبغي للمنظّمات غير الحكوميّة الدّوليّة زيادة تفاعلها مع المجتمع المدنيّ بشأن احتياجاتها التّقنية، بما في ذلك من خلال توفير التّدريب للمنظّمات غير الحكوميّة المحلّية.

• رفع مستوى الوعي العامّ: رفع مستوى الوعي العامّ بأهمّية منظّمات المجتمع المدنيّ وفوائد وجود مجتمع مدنيّ قويّ، وإشراك المجتمع المحليّ في الدّعوة التي تخوضها منظّمات المجتمع المدنيّ من أجل توفير إطار تنظيميّ أفضل.

**إلى الأمم المتّحدة والوكالات الدّوليّة:**

• تسهيل الحوار: القيام بدور فاعل في تسهيل الحوار بين مجلس النّوّاب والحكومة ومنظّمات المجتمع المدنيّ.

• المساعدة الفنّيّة: تقديم المساعدة الفنّية لمنظّمات المجتمع المدنيّ اللّيبيّة والحكومة في صياغة قانون لمنظّمات المجتمع المدنيّ يتوافق مع أفضل الممارسات الدّوليّة.

• ترويج أفضل الممارسات: مشاركة أمثلة لأفضل الممارسات في تشريعات منظّمات المجتمع المدنيّ من دول أخرى لإثراء السّياق اللّيبيّ.

# حول المؤلفين

**أسماء دكنة** محامية ذات خبرة واسعة في العمل المدنيّ، متخصّصة في الدّعوة، ووضع السّياسات، وإدارة البرامج. وقد أجرت أبحاثًا مكثّفة حول فضاء العمل المدنيّ في دول مختلفة، وعزّزت مشاركة الشّباب والنّساء في صنع السّياسات، وعملت على تحسين الأطر التّنظيميّة.

**ميسم مبروك** باحثة متفانية ومناصرة للمجتمع المدنيّ، تركّز على دعم النّشاط المدنيّ في ليبيا. ويشمل عملها البحث والجهود الإنسانيّة والتّعاون مع الجهات المعنيّة لتعزيز التّنمية المجتمعيّة وتمكين المجتمعات المهمّشة.

## بيانات النشر

**الناشر:**
مؤسّسة فريدريش إيبرت، مكتب ليبيا،
4، شارع بشار بن برد، 8702 المرسى، تونس
تونس

**البريد الإلكتروني:**
info.libya@fes.de

**المسؤول عن المحتوى:**
الدكتورة سلام سعيد | مديرة مكتب ليبيا

**البريد الإلكتروني:**
salam.said@fes.de

**التصميم:** مارك ريشدان
**التصميم باللغة العربية** : مهدي الجليتي
**التّدقيق اللّغوي:** كارلا ويلش
**المراجعة:** سلام سعيد

الآراء الواردة في هذا المنشور لا تعكس بالضّرورة آراء مؤسّسة فريدريش إيبرت. ولا يُسمح باستخدام الوسائط التي تنشرها مؤسّسة فريدريش إيبرت لأغراض تجاريّة دون موافقة كتابيّة منها.

© 2024

Libya.fes.de/publications.html

# نحو قانون لمنظّمات المجتمع المدنيّ في ليبيا

مواجهة التّحدّيات وتباين الآراء

يعمل المجتمع المدنيّ اللّيبي في بيئة غير مستقرّة وخطيرة بسبب غياب إطار تنظيميّ واضح. وبينما تطالب بعض منظّمات المجتمع المدنيّ بقانون يحدّد حقوقها ويوفّر لها الحماية، تخشى منظّمات أخرى أن يكون هذا القانون تقييديّا. وتتناول هذه الورقة هذه الآراء المتباينة، مع التّفاوت الإقليميّ في الثّقة بالتّشريعات، وتُسلّط الضّوء على الكيفيّة التي تمارس بها منظمّات المجتمع المدنيّ التي تقودها النساء الدّعوة للحماية القانونيّة. كما تتناول الورقة ما تواجهه منظّمات المجتمع المدنيّ من تهديدات ومضايقات وعنف من الجهات الحكوميّة وغير الحكوميّة، ممّا يجعل العمل الآمن أمرًا صعبًا.

يعتمد مستقبل المجتمع المدنيّ في ليبيا على العمل الموحّد وجهود الدّعوة التعاونيّة. وبينما يمكن لقانون منظّمات المجتمع المدنيّ أن يوفّر الحماية والشّرعية اللاّزمتين، إلاّ أنه يجب التّعامل معه بحذر لتجنّب فرض المزيد من القيود على الفضاء المدنيّ. ذلك أنّ البيئة السّياسيّة الحاليّة، التي تغلب عليها الانقسامات وضعف الإطار التّشريعيّ، تُعقّد إمكانيّة صياغة قانون شامل وشفّاف. ومع ذلك، يمكن للدّعوة الجماعية، بدعم من الجهات الفاعلة الدّوليّة، أن تبني تدريجيّا زخمًا لإطار تنظيميّ يتماشى مع التزامات ليبيا الدّوليّة واحتياجاتها المحليّة. وفي المستقبل، يجب على منظّمات المجتمع المدنيّ مواصلة الضّغط من أجل إطار قانونيّ يضمن حرّية تكوين الجمعيّات، ويعزّز الشّفافيّة، ويحمي النّشطاء من التّدخّل التّعسفيّ.

ينبغي لمجلس النّواب إعطاء الأولويّة لمراجعة مشاريع القوانين من خلال التّشاور المباشر مع منظّمات المجتمع المدنيّ، بما يضمن الشّفافيّة والشّموليّة طوال العمليّة. ويجب على منظّمات المجتمع المدنيّ، بدورها، أن تُوحّد جهودها في مجال الدّعوة، مع اتّخاذ زيادة التّعاون فيما بينها ومع الشّركاء الدّوليّين لتعزيز قدراتها وتعزيز مكانتها كنقطة بداية. وينبغي للجهات الفاعلة الدّوليّة، بما فيها الأمم المتّحدة، تكثيف جهودها لتسهيل الحوار بين منظّمات المجتمع المدنيّ والمؤسّسات الحكوميّة، مع تقديم الدّعم الفنيّ لضمان التزام أيّ قانون جديد بأفضل الممارسات الدّوليّة. وستكون جهود بناء القدرات، لا سيمّا في مجال الدّعوة القانونيّة والتّطوير التّنظيميّ، بالغة الأهمّية لتمكين منظّمات المجتمع المدنيّ من إدارة عمليّة سنّ القوانين بفعاليّة.

للحصول على مزيد من المعلومات حول هذا الموضوع،
يمكنكم زيارة الرابط التالي:

**libya.fes.de**

FRIEDRICH EBERT STIFTUNG